DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1998/L.15
22 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨
٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، نيويورك
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع التقرير

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - قام مدير البرنامج بعرض التقرير المتعلق بالبرنامج الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1998/14). ولاحظ أن التقرير معد بالشكل الموحد للتقارير الذي اتفق عليه البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي. وقال إن التقرير يأتي في وقت مهم بصفة خاصة حيث أن عام ١٩٩٨ سيكون عاما محددا بالنسبة لأداء البرنامج الإنمائي وكذلك لطبيعة ومستوى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل من أجل التنمية. وذكر أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات هو قيد الإعداد حاليا، وهو ممارسة من المقرر أن تؤدي إلى صدور قرارات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لتقييم أداء البرنامج الإنمائي وتحديد الاستراتيجية التي ستتبع في عمليات الأمم المتحدة الإنمائية في السنوات المقبلة. كما يبرز التقرير التحديات التي لا بد أن يواجهها البرنامج الإنمائي، شأنه شأن جميع المنظمات الإنمائية الأخرى، في سعيه لتنفيذ ولايته العريضة في القضاء على الفقر في الوقت التي تتناقص فيه الموارد المتعددة الأطراف المخصصة للتنمية.

٢ - وأشار مدير البرنامج إلى أن طول التقرير كان محكوما بالاشتراطات التي وضعها المجلس التنفيذي وأيضا إلى أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بالمواضيع المشمولة في التقرير ستتاح في التقرير السنوي لمدير البرنامج، الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨.

98-11137 230498 230498

٣ - وذكر أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات هو حاليا في مرحلة متقدمة من الإعداد ويمثل فرصة للتقييم التفصيلي لكثير من القضايا المنبثقة عن الأنشطة التنفيذية التي أثارتها الدول الأعضاء بصفة غير رسمية، بما في ذلك، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد رد البرنامج الإنمائي بالتفصيل على استبيانات الاستعراض وهو يتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في إعداد التقرير الذي سيقدم إلى المجلس وإلي الجمعية العامة. ويؤكد مدير البرنامج على أن نقطة البداية في الاستعراض ينبغي أن تكون هي برنامج الأمين العام للإصلاح الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ١٢/٥٢ ألف وباء.

٤ - وقدم مدير البرنامج استعراضا شاملا لثلاثة مجالات للمناقشة بصدد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي: وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وقضايا التمويل.

٥ - وقد كان برنامج الأمين العام للإصلاح فعالا في تعزيز وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري من خلال نظام المنسق المقيم عملا بقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ٢٠٩/٤٨ و ١٢٠/٥٠. وقال إن المناقشات الجارية فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية تحرز تقدما فيما يتعلق بتعزيز نظام المنسق المقيم. ونظرا لقيام البرنامج الإنمائي بدور المدير والممول لنظام المنسق المقيم، وبالنظر إلى الرابطة التي صدر بها تشريع بين الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي والمنسق المقيم، على النحو الذي أكده الأمين العام من جديد، يقوم البرنامج الإنمائي هو والبرامج والصناديق الأخرى، بانتهاج سياسات وتدابير محددة لتعزيز نظام المنسق المقيم عموما. وتشمل التدابير المتخذة في ذلك الصدد: توسيع نطاق مجمع المرشحين المؤهلين (في السنة السابقة جاء ١١ من الـ ٣٥ شخصا الذين أختيروا لمناصب المنسقين المقيمين من منظمات غير البرنامج الإنمائي)؛ وزيادة تحديد تقييمات الكفاءة ومنهجيات التقييم؛ ووضع استراتيجيات شاملة للتوسع في مجال أماكن العمل المشتركة والخدمات المشتركة.

٦ - وقد شرع البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في الاضطلاع بـ ١٨ إطارا تجريبيا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعقد أول اجتماع مشترك للمجلسين التنفيذيين للبرنامج الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لاستعراض خبرة فييت نام فيما يتعلق بإطار العمل التجريبي. وسيعقد خلال الدورة الحالية للمجلس اجتماع مشترك غير رسمي لمتابعة اجتماع كانون الثاني/يناير. وكانت إحدى القضايا التي طرحت في الدورة العادية الأولى هي الحاجة إلى مواصلة العمل في تبسيط أدوات البرمجة لمختلف الصناديق والبرامج، بغرض تحقيق هدف عام هو البدء في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عند بداية دورة برمجة مشتركة. ويلزم تحقيق المزيد من التبسيط في العملية. ويعتقد البرنامج الإنمائي أن الملكية الوطنية ضرورية لضمان تحقيق الاتساق مع أولويات البلدان التي بها برامج والتي تتمركز فيها جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وسيبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٨ إجراء استعراض للعملية التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٧ - وبالرغم من أن قضية التمويل لا تناقش بالتفصيل في التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن العملية المهمة الجارية بقيادة المجلس التنفيذي جديرة بالملاحظة. ويعتبر الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية آلية مهمة للغاية لصياغة وتكثيف الشراكة مع الجهات المانحة التقليدية والمستجدة، والبلدان التي بها برامج، والأمانة العامة، والمجلس التنفيذي.

٨ - وأشار مدير البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي واصل تعاونه الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتم على الصعيد القطري تعزيز قدرة نظام المنسق المقيم للعمل على دعم تحقيق استجابة موسعة للوباء. ويلزم العمل زيادة التمويل ومواصلة عملية التبسيط من أجل تعزيز الأنشطة المعيارية والتنفيذية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩ - وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/١٩٩٧، أشار مدير البرنامج إلى أن أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية قد عملت على تشجيع الأفرقة المشتركة بين الوكالات على الصعيد القطري، مضطلعة بعملها تحت قيادة المنسق المقيم. وبالنظر إلى أن أفرقة العمل قد استعيض عنها بترتيبات أقل اتساما بالطابع الرسمي للربط الشبكي، فإن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ضروري للمحافظة على زخمها. وقد أحدثت المؤتمرات العالمية أثرا عميقا على البرنامج الإنمائي، بما في ذلك جعل هدف القضاء على الفقر هو الهدف الأسمى لعمل البرنامج الإنمائي. وقد أدت عملية دمج الترتيبات المعيارية على الصعيد العالمي دورا في توجيه أطر التعاون القطري وكذلك في توجيه الممارسات التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

المناقشة

١٠ - أيدت وفود عديدة تعليقات على التقرير. وشكرت مدير البرنامج على ملاحظاته الاستهلالية التي قدمت تحليلا ومعلومات أخرى إضافة إلى التقرير. وشجعت غالبية المتكلمين البرنامج الإنمائي على أن يضمن تقاريره المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل المزيد من التحاليل، بما في ذلك الرسوم البيانية والأرقام، ووصفا أقل. وينبغي أن يعمد التقرير إلى إبراز النقاط الرئيسية التي قد يسدي المجلس مشورة بشأنها فضلا عن تحديد المشاكل. وشدد أحد الوفود على أن التقارير ينبغي أن تساعد في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في البلدان التي فيها برامج. وطلب وفد آخر، وأيدته وفود عديدة، أن يعد البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف قائمة موحدة بالإجراءات التي يمكن أن يسدي المجلس مشورة بشأنها إلى الصناديق والبرامج وذلك لتقديمها إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨. ويمكن أن يشارك كذلك برنامج الأغذية العالمي في هذه الممارسة.

١١ - ورحب عدد من المتكلمين بإدراج معلومات عن العمل الذي تضطلع به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في التقرير وفي بيان مدير البرنامج. وشدد على ضرورة زيادة التنسيق لتفادي التداخل وضمان فعالية التكاليف. وطُلب مزيد من المعلومات بشأن المفاضلة فيما بين أدوات برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومذكرة الاستراتيجية القطرية، وأطر

التعاون القطري. وارتأت العديد من الوفود وجوب مشاركة الوكالات المتخصصة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب أحد الوفود توفير مزيد من المعلومات بشأن الإطار القانوني لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وشدد وفد آخر على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطري ينبغي أن يكون بقيادة البلد المستفيد من البرنامج وأن يعكس الإطار ملكية ذلك البلد. وطُلبت معلومات بشأن العلاقة بين ولاية البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة وولايات صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات بشأن التأخير في تنفيذ الخدمات المشتركة على الصعيد القطري.

١٢ - وكان هناك ترحيب بالتدابير المتخذة لتعزيز نظام المنسق المقيم. واشتملت هذه التدابير على توسيع قائمة المرشحين لمنصب المنسق المقيم بوسائل تشمل انتداب الموظفين وتحسين معايير الاختيار والاستعراض وطُرح سؤال بشأن عدد المنسقين المقيمين القادمين من منظمات أخرى في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ وبشأن عدد النساء اللائي يشغلن حاليا منصب المنسق المقيم. وستناقش مسألة تمويل نظام المنسق المقيم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات في الجمعية العامة. وعلق عدد من الوفود على تمويل وإدارة نظام المنسق المقيم واقترح بعضها أن يتم تقاسم تكاليف دعم النظام بين المنظمات المشاركة. وعبر أحد الوفود عن تأييده لاستمرار تعيين الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنسق مقيم للأمم المتحدة. وطلب وفد آخر معلومات بشأن تسمية منسق للشؤون الإنسانية وهو غير المنسق المقيم في بلد بعينه.

١٣ - وطلب أحد الوفود، وأيده وفد آخر، أن تشتمل التقارير في المستقبل بانتظام على أجزاء بشأن العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز وبشأن التحضير للمشاركة في الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية.

١٤ - وعبر العديد من الوفود عن رأي مفاده أنه كان ينبغي أن تضاف إلى الجزء الخاص ببناء القدرات والتنفيذ على الصعيد الوطني أمثلة محددة للدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وكذلك بشأن المواءمة بين دورات البرمجة. وطُلب بذل مزيد من الجهود لتحديد فهم مشترك لتعريفي بناء القدرات والتنفيذ على الصعيد الوطني. وعبر العديد من الوفود عن التزامه بالتنفيذ على الصعيد الوطني. وذكر بعض المتكلمين ضرورة الإشارة إلى التعاون بين الجنوب والجنوب فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني.

١٥ - وشدد بعض الوفود على ضرورة أن تحدد البلدان التي بها برامج أولوياتها الخاصة بها. وذكر أن بيان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن "الشراكات الإنمائية في السياق العالمي الجديد" (أيار/ مايو ١٩٩٥) يعتبر مرجعا مفيدا في هذا الصدد.

١٦ - وأشيد بالعمل الرامي إلى تحسين أنشطة الرصد والتقييم. ومع ذلك فهناك حاجة إلى المزيد من العمل في ذلك الميدان ولا سيما فيما يتعلق بأطر التعاون القطري وباستكمال الأساليب المستخدمة حاليا في ضوء عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبينما لوحظت زيادة درجة امتثال المشاريع في بعض المناطق، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة هذا الامتثال في مناطق أخرى. وتطلع عدد من المتكلمين إلى

تلقي تقرير الامتثال للتقييم في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨. وأثيرت أسئلة بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالاضطلاع بتقييمات استراتيجية مشتركة وبشأن مفهوم إعطاء رتب تقديرية للوكالات المذكورة في الصفحة ٧٠ من النص الإنكليزي من المنشور المعنون "قياس النتائج وإدارتها: دروس من أجل التعاون الإنمائي".

١٧ - وعبر عدد من الوفود عن تأييده لأنشطة تمويل التدريب التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كلية الموظفين في تورين.

١٨ - وفيما يتعلق بتعاون البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، تساءل أحد الوفود عن الإشارة الواردة في الفقرة ٥٨ من الوثيقة والمتعلقة بالتحول من الديمقراطية النيابية إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة، وذكر أن بلده يرى أن ذلك النشاط يخرج عن مجال اختصاص المجلس التنفيذي.

١٩ - وستكون التعليقات التي ترد من الأمانة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال جعل السلطة لا مركزية موضع الترحيب.

٢٠ - وطلب بعض المتكلمين إيضاح الفقرة ٤٤ من الوثيقة. وذكروا أن وفودهم ما زال لديها أسئلة بشأن مفهوم المساهمات المتعددة السنوات بوصفها نموذجا لترتيبات التمويل. وذكر أحد الوفود أنه اذا وردت إشارة إلى تقاسم الأعباء، فإن التقرير ينبغي أن يذكر أيضا إمكانية الإبقاء على ترتيبات التمويل الطوعي، ويمكن استطلاع تدابير أخرى، بما في ذلك التمويل عن طريق القطاع الخاص.

٢١ - ولاحظ عديد من الوفود ما أحرز من تقدم في متابعة المؤتمرات العالمية. وطلب أحد المتكلمين المزيد من المعلومات عن مدى قيام المنسقين المقيمين بإدماج برامج العمل المنبثقة عن تلك المؤتمرات في البرمجة على الصعيد القطري. وطلب متحدث آخر معلومات عن الارتباط والتنسيق بين عمل مختلف الهيئات المشتركة بين الوكالات المتعلق بمتابعة المؤتمرات. وطلب أحد الوفود المزيد من المعلومات عن الحدث "٢٠/٢٠" في هانوي وطلب نسخة من التقرير المتعلق بالنبذ الاجتماعي. وسيكون إيراد المزيد من الإشارات إلى دور التعاون بين الجنوب والجنوب في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية موضع ترحيب.

٢٢ - وذكرت بعض الوفود أنها ترى أن إسهام البرنامج الإنمائي في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يركز على الحق في التنمية وأن يشير إلى العمل مع البلدان التي بها برامج في تناول مسألة القضاء على الفقر. وشدد المتكلمون على ضرورة أن يتجنب البرنامج الإنمائي فرض شروط عند أدائه لأعماله.

٢٣ - وطلب مزيد من المعلومات بشأن الدروس المستفادة من التعاون فيما بين الوكالات في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤ - وأعرب وفدان عن رأي مفاده أن التقرير ينبغي أن يتضمن إشارة إلى تضييق مجال تركيز البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي.

رد الأمانة

٢٥ - رحب مدير البرنامج بالاقتراح الداعي إلى أن يقوم البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف بتقديم تقرير موحد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٦ - وفيما يتعلق بعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أشار مدير البرنامج إلى أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لا تشارك رسميا بعد في هذه العملية. ويستلزم إدراج الوكالات المتخصصة في عملية إطار المساعدة الإنمائية موافقة رسمية من لجنة التنسيق الإدارية. ويقتضي الأمر تحديد الرابطة بين هذه العملية ونظام المنسق المقيم على الصعيد القطري. وردا على أحد الاستفسارات، ذكر المدير أن البرنامج الإنمائي لا يصدر مذكرات الاستراتيجية القطرية في الحالات التي لا ترغب فيها الحكومة في الحصول عليها. فمذكرة الاستراتيجية القطرية هي وثيقة تملكها الحكومة ويمكن أن تعتبر ممثلة "لجانب الطلب" في التعاون الإنمائي، في حين تمثل عملية إطار المساعدة الإنمائية استجابة الكيانات التنفيذية للأمم المتحدة لجانب العرض. وقال إن هذا الإطار يعادل مذكرة استشارية من البرنامج الإنمائي، ومن الممكن أن يحل محل تلك المذكرة في المستقبل. وأشار مدير البرنامج، ردا على أحد الاستفسارات، إلى أن التنمية البشرية المستدامة هي مفهوم شامل ينطبق على معظم المساعدات الإنمائية. وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، مع تقدم الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بإطار العمل، من عقد اجتماعات مشتركة في المستقبل مع مجلس اليونيسيف.

٢٧ - وردا على التعليقات التي أبديت، أكد مدير البرنامج أن المنسقين المقيمين لا يرغبون في الانفصال عن البرنامج الإنمائي، الذي يوفر الدعم اللازم للتنسيق من خلال ما يقدمه من تمويل برنامجي وإداري. وأضاف أن سبعة من المنسقين المقيمين قد كتبوا إلى الأمين العام بشأن ضرورة أن يكون البرنامج الإنمائي هو القاعدة التنظيمية التي تؤدى من خلالها وظيفة المنسقين المقيمين. وردا على الوفود التي اقترحت تقاسم تكاليف نظام المنسق المقيم، ذكر مدير البرنامج أن تقاسم تكاليف مكتب الدعم على الصعيد القطري سيكون موضع ترحيب، حيث أن البرنامج الإنمائي هو المسؤول في الوقت الراهن عن تمويل المكاتب. واستدرك قائلا إن الأمين العام قد أناط بالبرنامج الإنمائي ولاية تمويل وإدارة نظام المنسق المقيم بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وتمشيا مع هذه الولاية، من الضروري أن يستمر البرنامج الإنمائي في توفير التمويل المركزي لنظام المنسق المقيم لكفالة وحدة الإدارة والتمويل، فضلا عن المساءلة.

٢٨ - واستشهد المدير بالأرقام التالية: من بين المنسقين المقيمين البالغ عددهم ١٣١ منسقا، ينتمي ١١ من الـ ٣٥ منسقا المعينين في عام ١٩٩٧ لمنظمات خارج البرنامج الإنمائي، وهو رقم مؤداه مضاعفة عدد المنسقين المقيمين من خارج المنظمة؛ وهناك ٣٠ منسقة من بين المنسقين المقيمين الـ ١٣١، والمستهدف أن تبلغ نسبة المنسقات المقيمات ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠١، وقد عمل ٤١ منسقا من بين المنسقين المقيمين الـ ١٣١، خلال حياتهم الوظيفية، خارج البرنامج الإنمائي، ويوجد حاليا أربعة من ديار

الأمم المتحدة - في جنوب أفريقيا، ولبنان، وليسوتو، وملاوي؛ وهناك ٣٠ من أماكن العمل الأخرى تكاد تكون جاهزة لتخصيصها كديار للأمم المتحدة.

٢٩ - ولاحظ مدير البرنامج أنه رغم وجود تعاون مشترك فيما بين الوكالات في مجال الرصد والتقييم، فثمة حاجة إلى إجراء تقييمات استراتيجية. وأعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتصل بالمواءمة، وهي مجال يتطلب مزيدا من التشجيع من جانب العمليات الحكومية الدولية.

٣٠ - وردا على ما طلب من إيضاحات، لاحظ مدير البرنامج أن الورقة المتعلقة بالتمويل المتعدد السنوات المشار إليها في الفقرة ٤٤ من التقرير قد طلبها مكتب الأمين العام كأحد مدخلات البرنامج الإنمائي في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية.

٣١ - وذكر أنه قد لوحظ تقدم فيما يتعلق باستحداث فهم مشترك للتنفيذ على الصعيد الوطني وبناء القدرات. فقد وضعت مبادئ توجيهية جديدة للتنفيذ على الصعيد الوطني من خلال عملية مشتركة فيما بين الوكالات. وقد شارك البرنامج الإنمائي بفصول عن التنفيذ على الصعيد الوطني والنهج البرنامجي في دليل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية المتعلق بالأنشطة التنفيذية.

٣٢ - وأشار مدير البرنامج إلى أنه سيتاح في هذه الدورة للمجلس التنفيذي تقرير كامل عن نشر المعلومات على المكاتب القطرية فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية. وأبلغ المجلس بأن البرنامج الإنمائي سيقوم أثناء الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستعقد في أيار/ مايو بتقديم عرض خاص عن التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والبنك الدولي، والأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز في الوفاء بأهداف المؤتمرات الدولية.

٣٣ - وردا على سؤال مثار، لاحظ المدير أن مفهوم إعطاء رتب تقديرية للوكالات الوارد في المنشور المشترك للبرنامج الإنمائي/الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي "قياس النتائج وإدارتها: دروس من أجل التعاون الإنمائي" لا يعني سوى أنه اذا كان لدى وكالات المعونة نظاما موحدا لإعطاء رتب تقديرية لتقييم أنشطة كل منها، فإن ذلك النظام يمكن أن يوفر أساسا لمقارنة أداء المساعدة التي تقدمها هذه الوكالات في الميادين المختلفة. وأضاف أن ثمة حلقة عمل قادمة على صعيد المقر والصعيد القطري في سانتو دومينغو ستبحث الدروس المستفادة من التقرير من حيث مدى انطباقها على البرنامج الإنمائي.

٣٤ - وفيما يتعلق بالتعليقات على وثيقة السياسة المتعلقة بحقوق الإنسان، أكد مدير البرنامج أن المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي غير مشروطة وأن البلدان التي بها برامج من حقها أن تتحرر من الفقر. وأعرب عن اتفاقه على أن الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية جزء أساسي من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما في السنة الحالية، التي ستجرى أثناءها مناقشة الارتباط بالتنمية. وذكر أن التقدم المحرز في التحول إلى اللامركزية جدير أيضا بالبحث، مشيرا إلى أن البرنامج الإنمائي قد أخذ باللامركزية في معظم عمليات البرمجة التي يقوم بها باستثناء الموافقة على إطار التعاون القطري.

٣٥ - وذكر المدير المشارك للبرنامج أن البرنامج الإنمائي سيسعى إلى دمج المقترحات التي قدمتها الوفود في هذه الدورة في تقرير العام التالي. وأشار إلى أنه قد تم تعديل الإطار الزمني لبعض أطر التعاون القطري حتى يمكن تحقيق مواءمة دورات البرمجة فيما بين الصناديق والبرامج. وأضاف أنه قد أحرز بعض التقدم في المواءمة فيما يتعلق بعرض أشكال الميزانية فيما بين الصناديق والبرامج. وأكد أن التنفيذ المباشر هو استثناء حدث في بلدان تمر بحالات إنمائية خاصة تحتاج إلى التنفيذ السريع أو طلبت فيها الحكومة إلى البرنامج الإنمائي أن يتخذ إجراءات.

[٣٦ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:]

- - - - -